معالم على طرق التنمية فى السبعينيات (*)

الاستاذ الدكتور حامد عبد اللطيف السايح

وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

مقدمة :

من مقتضيات المنهج العلمى أن يقوم الباحث بوضع تعريف أو على الاقل حدودا واضحة ما أمكن لموضوع بحثه ثم اختيار المعايير المناسبة لكى يسترشد بها ويسترشد بها غيره من الباحثين فى قياس أبعاد وأعماق هذا الموضوع ، وعلى مدى الزمن حاول الباحثون اخضاع موضوع التنمية لهذه الحدود والمعايير ولكنهم جميعا كانوا فى النهاية يكتفون بمعالجة الموضوع من الناحية العملية وذلك لانه ليس هناك حدود للنمو والتقدم الا حدود العبقرية البشرية ذاتها . وهو أمر كما نعلم لا يعرف حدوده الا الله . وقد أوضح التاريخ الحديث أنه كلما وصل الانسان الى مرحلة من مراحل التقدم كانت هذه المرحلة منطلقا جديدا او خطوة اخرى فى طريق التقدم والنمو . فطريق التقدم ليس له نهاية . كما حاول الباحثون وضع معايير للاسترشاد بها والتفرقة بين الدول النامية وتلك المتقدمة ولكن هذه المعايير كانت فى الواقع قاصرة عن أداء مهمة القياس . أولا لأنها بطبيعتها وبالضرورة معايير لقياس النواحى المادية ، وبالتالى فهى عاجزة عن قياس النواحى المعنوية والاجتماعية والروحية . وثانيا لانها معايير عامة Macro فهى تعبر عن متوسطات لمجموعات من الشعوب ولا تمثل الواقع بتفاصيله الدقيقة التى تعكس أحوال الناس كأفراد آدميين وليس كمتوسطات وهمية . فكم من دولة ، حدد وصفها طبقا للمعايير الموضوعية بأنها غنية ، يعيش فى كنفها ملايين الفقراء الذين يضاهون فى فقرهم سكان البلاد التى تقول ذات المعايير بفقرها .

ولكن يجب ألا تحجب هذه العموميات الرؤيا الواضحة التى لامراء فيها وهى أن العالم يواجه منذ زمن طويل وضعا لا يمكن السكوت عليه ولا يسمح الوقت للجدل . وهو أن ثلث سكان العالم يعيشون فى مراحل مختلفة من الرخاء لا مجال لمقارنة ذروته بحضيض الفقر الذى يعيش فيه أغلبية الثلثين الآخرين . ومما يزيد الأمور تعقيدا أن التقدم العلمى والتكنولوجى يكاد يكون حكرا للاقلية المتقدمة مما يزيد من تقدمهم بخطوط واسعة تعجز معها الاغلبية عن ملاحقتهم بل ويؤدى الى اتساع الهوة مع مضى الوقت وبناء عليه فالمشكلة الاساسية واضحة وتستلزم علاجا عاجلا مبنى على

(*) محاضرة ألقيت بدار الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٠ .

البحث الواعى الذى يستند الى الاسلوب العلمى ما أمكن ، وبالتالى فلابد من وضع تعاريف وحدود ومعايير ولو لم تبلغ حد الكمال .

وهناك نقطة عامة وهامة لا خلاف عليها رغم اختلاف المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وهى أن التنمية ليست قاصرة على التنمية الاقتصادية بمعناها المادى الضيق ، ولكنها تمتد الى النمو الاجتماعى والحضارى والسياسى ،

وقد عبر Rostow (١)عن هذا التحول والتغير فى البناء الاجتماعى وضرورته للتقدم والنمو فى تفصيله لمراحل النمو الخمسى من المجتمع التقليدى الى المجتمع المعد للنمو الى مجتمع النضج ثم مجتمع الاستهلاك الكبير .

وقد عرفت لجنة تخطيط التنمية للامم المتحدة (٢) أهداف التنمية فى هـــذا الاطار بأن هدف التنمية هو اتاحة فرص أحسن للحياة لكافـــة قطاعات السكان وأوضحت أنه لا يكفى لتحقيق التنمية زيادة نصيب الفرد فى الانتاج الاجمالى رغم ضرورة هذا الاجراء لدعم التحول الاجتماعى ، اذ لابد لتحقيق النمو من اتباع سياسات تفضى الى تحقيق العدالة الاجتماعية فى الدول النامية بما فى ذلك اعادة توزيع الدخل والثروة والتخلص من العادات البالية التى تعرقل النمو ، بناء عليه يجب تقويم مدى التقدم والنمو بالتغيرات الجوهرية فى بناء المجتمع التى تؤدى الىتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى معا فى اطار خطة متكاملة للتحول الاجتماعى ، والواقع أنه من الأيسر تعريف الدولة المتقدمة بأنها تلك الدولة التى وصلت الى مرحلة من التقدم تمكنها من النمو الذاتى بمعدلات مناسبة دون حاجة الى معونة خارجية .

والمشكلة هنا ليست مشكلة الاضداد فالفرق واضـــح بين الدول التى فى أعلا درجات سلم النمو وتلك التى فى أدنى الدرجات ، ولكن المشـــكلة تخص الدول التى تقع بين النقطتين ، التى تأمل فى التعرف على قريناتها من الدول النامية متأكدة من وحدة الهدف معها حتى تضمن مساندتها فىمطالبها العادلة فى سبيل النمو .

وقد عرض للبحث عدة معايير منها نصيب الفرد من الدخل القـــومى وقد اعترض على ذلك بعض اعتراضات وجيهة ثم استقر الرأى فى هذا الشأن بأن أفضل معيار للتقدم هو نسبة الصادرات الصناعية للدولة الى الصادرات الـــكلية .

ومن الادلة الواضحة على صعوبة ايجاد مقياس دقيق للدول الناميـــة ذلك التفاوت الكبير بين الدول التى تجمعت فى اطار واحد وأسمت نفسها بمجموعة الدول النامية السبعة وسبعين . فنجد مثلا من بين هذه الدول

---

(١) The Stages of Economic Growth, W.W. Rostow, Cambridge University Press, 1960.

(٢) الجلسة السادسة (٤ — ١٦ يناير ١٩٧٠) تقرير U.N. Development Planning Committee.

الارجنتين التى يبلغ نصيب الفرد من الدخل فيها حوالى ٧٨٠ دولارا سنويا كما نجد بينها عددا كبيرا من الدول التى يقل نصيب الفرد فيها عن ٦٠ دولارا ويوجد من بينها الهند التى يبلغ تعداد سكانها ٥٣٠ مليون نسمة وجامبيا التى لا يزيد سكانها كثيرا عن ٣٠٠ ألف نسمة ، كما تختلف هذه البلاد فى مدى غناها بالموارد الطبيعية وفى مدى التقدم الذى أحرزته فى مستوى الادارة العامة والحكومية والنظم المالية والخدمات الاجتماعية ، ومع ذلك فانها جميعا تتفق فى الحاجة الماسة العاجلة الى معالجة الفقر المتفشى فى أغلبية سكانها وتوفير حد أدنى من الخدمات للسكان وهدف هذا كله الوصول بالاقتصاد الى المرحلة التى تمكنه من النمو الذاتى المستمر بمعدل يحقق اتاحة فرص العمل والحياة الكريمة بشكل منتظم للمواطنين .

دروس الماضى :

يذكر مستر بيرسون(١) بأن الدول النامية فى السنوات ٥٠ ــ ٦٧ قد حققت معدل نمو فى مجمل الناتج المحلى G.D.P. وهو مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة فى البلاد ، بلغ متوسطه السنوى ٤ر٨ ٪ وأن هذا المعدل يزيد كثيرا عن معدلات النمو للدول المتقدمة عندما كانت فى مراحل النمو الأولى حيث بلغت ٢ ٪ فى المملكة المتحدة (١٧٩٠ ــ ١٨٢٠) ٢ر٧ ٪ فى ألمانيا (١٨٥٠ ــ ١٨٨٠) وحوالى ٤ ٪ للولايات المتحدة (١٨١٠ ــ ١٨٥٠) و ٤ ٪ فى اليابان (١٨٧٦ ــ ١٩٠٠) ثم يضيف الى ذلك أن معدلات الزيادة فى السكان فى الدول النامية قد أدت الى تحديد معدل النمو لنصيب الفرد بما يتراوح بين ٢ ٪ ــ ٥ر٢ ٪ فقط وحتى هذا المعدل يزيد عما حققته الدول المتقدمة كنصيب للفرد فى نفس المرحلة ، وقد يكون هدف مستر بيرسون من هذه المقارنة هو بث الأمل فى النفوس ومجابهة اليأس الذى يكاد أن يخيم على الدول النامية من جدوى الجهود الكبيرة ولوقت طويل التى تبذل فى المحافل الدولية للوصول الى تعاون مثمر على مستوى الدولة لدفع عجلة التقدم والنمو بعد أن منيت هذه الجهود بالفشل الذريع وعجزت عن تحقيق الاهداف التى حددتها رغم الامكانيات الضخمة المتاحة للدول المتقدمة تكنولوجيا لتحقيق المعجزات فى هذا المجال .

ويدلل بيرسون فى تقريره (٢) على فشل جهود التنمية ، من أنه فى الفترة ما بين عام ١٩٦٠/١٩٦٧ (أى الجزء الاكبر من حقبة التنمية الاولى) حقق ٢٢ ٪ من سكان الدول النامية نموا فى نصيب الفرد من الدخل أقل من ١ ٪ سنويا وأن ٤٨ ٪ منهم حققوا نموا بمعدل ١ ٪ ــ ٢ ٪ و ٣٠ ٪ حققوا معدلا يزيد عن ٢ ٪ ويعزو مستر بيرسون بطء النمو أساسا الى عوامل داخلية خاصة بالدول النامية وحدها منها السياسات المالية الضعيفة واختيار المشروعات غير المناسبة وعدم وجود خطط متكاملة . وهو أمر مستغرب يذكرنا بمعايرة المريض بمرضه بدلا من علاجه ، رغم أن مستر بيرسون ــ

(١) أنظر : Partners in Development. Report of the Commission on International Development, by Lester B. Pearson.

(٢) التقرير السابق ص ٢٨ وما بعدها .

احقاقا للحق ــ قد تقدم فى توصيات لجنته بمقترحات كثيرة ، ذات فائدة علاجية كبيرة كما سنرى فيما بعد .

وحتى تتضح الصورة بالنسبة للدول النامية نذكر أنه فى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأنه باستثناء بعض دول أمريكا اللاتينية فان حالة من الركود سادت هذه الدول وكان أغلبها يعيش تحت نير الاستعمار الذى لم يكن يهمه من أمرها الا استغلال مواردها لصالح مواطنيه بل قد لا أكون مبالغا اذا قلت أن المستعمر تعمد فى كثير من الاحيان ــ والأمثلة كثيرة وواضحة فى قارتنا الافريقية ــ المحافظة على حالة التأخر القائمة بالاضافة الى نهب الموارد الطبيعية للبلاد ، وقد نتج عن ذلك أنه بعد الاستعمار الذى دام مئات من السنين تركت هذه البلاد دون أدنى مقومات للتنمية وفى بعض الاحيان لم يكن يتوفر فيها الحد الادنى من المتعلمين اللازمين للنهوض بشئون الحكومة الاساسية .

ولقد كانت فترة ما بعد الحرب ــ فى النصف الثانى من الاربعينيات وخلال الخمسينيات ــ فترة الحركة الاستقلالية الكبرى وقد جاوز عدد الدول التى حصلت على استقلالها السياسى فى هذه الفترة أكثر من ستين دولة وطوال هذه الفترة كان الشعور بضرورة التنمية والحاجة الماسة اليها يزداد نضجا ولكن لم تكن فكرة التكافل الدولى على نطاق الأمم المتحدة لاتخاذ اجراءات جماعية وتعاونية من جانب الدول المتقدمة والنامية على السواء لمواجهة هذا الموقف قد اكتملت بعد ولكن كان الاعتماد أساسا على التعاون الثنائى الذى كان منشؤه الارتباط القديم بين المستعمر ومستعمراته كما كان هدف التعاون الثنائى فى كثير من الاحيان هدف غير اقتصادى بل أحلاف عسكرية مثلا. ولقد كانت هذه الفترة فترة تكوين أجهزة الامم المتحدة بما فيها البنك الدولى للانشاء والتعمير وأجهزة المعونة الفنية . وكان البنك الدولى فى هذه الفترة مشتت الجهود بين مهمة اعادة البناء فى الدول الاوربية ومهمته الاساسية فى التنمية وقد بلغت قروضه حوالى ٢ر٥ بليون دولار فى الفترة منذ انشائه الى يونيه عام ١٩٦٠ خصص منها أقل من ٣ بليون دولار للدول النامية ولم تكن مؤسسة التنمية الدولية قد أنشئت بعد وذلك بالمقارنة بقروض البنك ومؤسسة التنمية فى ١٩٦٩/٦٨ وحدها التى بلغت ١ر٨ بليون دولار خصصت كلها تقريبا للدول النامية .

ورغم ذلك لم تكن فترة ما بعد الحرب حتى ١٩٦٠ عارية من النمو فى الدول النامية فان الاحصاءات تشير الى أن معدل النمو فى الخمسينيات فى الدول النامية قارب ٥٠٪ سنويا وأن الموارد المالية المحولة من الدول المتقدمة غير الشيوعية الى الدول النامية ازدادت زيادة سريعة فى الخمسينيات حتى بلغت ٨ بليون دولار فى سنة ١٩٦١ وهو ما يعادل ١ ٪ من مجمل الناتج القومى لهذه الدول المتقدمة فى ذلك الحين .

وقد تبلورت فى أواخر الخمسينيات فكرة التكافل الدولى لتحقيق التنمية للدول النامية لصالح المجتمع الدولى وكان أول مظاهرها اعلان الامم المتحدة فترة الستينيات كحقبة تنمية وتحديد ٥٪ كمعدل سنوى للنمو خلالها ، كما

طلب من الدول المتقدمة أن يكون معدل الموارد المحولة منها الى الدول النامية ١٪ من الدخل القومى سنويا . وقد ألهب هذا القرار آمال الدول النامية فتجمعت لبحث شئونها ثم عقدت عدة اجتماعات اقليمية كان من بينها المؤتمر الافريقى للتنمية الذى عقد بالقاهرة فى يوليو سنة ١٩٦٢ . وكان الهدف من هذه الاجتماعات هو بحث الوسائل العملية لتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بحقبة التنمية وقد نتج عن هذه المداولات انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الذى عقد أول اجتماع له فى سنة ١٩٦٤ . وقد نجح المؤتمر الاول بصفته مؤتمرا تأسيسيا فقد :

١ ــ أبرز المشاكل الاساسية للدول النامية وحدد ملامحها .

٢ ــ أنشأ جهازا جديدا متخصصا للتفرغ لمشاكل النمو له صفة الدوام فى اطار الامم المتحدة وأسس مجلس التجارة وهو الجهاز المستمر للمؤتمر بلجانه المختلفة .

٣ ــ أبرز وحدة الهدف بين الدول النامية وعزز تضامنها ، مما امتد أثره الى ندوات واجتماعات الامم المتحدة واجهزتها الاخرى غير مؤتمر التجارة والتنمية .

ومن جهة أخرى لم يتمكن المؤتمر الاول من تحقيق نتائج عملية ملموسة للتعاون بين الدول المتقدمة والنامية وأصبح الامل معقودا على أن تقوم الدول المتقدمة من وحى ضميرها بتنفيذ قرار الامم المتحدة بشأن حقبة التنمية والتوصيات التى اتخذها المؤتمر الاول للتجارة والتنمية فى شتى المجالات المالية والتجارية ثم تجددت الآمال مع قرب انعقاد المؤتمر الثانى فاستعدت له الدول المتقدمة والنامية على قدم سواء . وأنتج اجتماع الدول النامية فى الجزائر فى أواخر سنة ١٩٦٧ ميثاق الجزائر الذى هدف الى وضع منهج لمطالب الدول النامية فى مختلف نقاط جدول أعمال المؤتمر الثانى ، يوحد كلمتها فى المؤتمر ويعتبر حدا أدنى لآمالها . ولما كان ميثاق الجزائر يعتبر فى الواقع أول برنامج تفصيلى تتحد عليه كلمة الدول النامية فقد يكون من المفيد تلخيص أسسه للمقارنة ، فبالاضافة الى ما تضمنه البرنامج من سياسات تتبعها الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو فقد طالب مجتمع الدول المتقدمة بزيادة نصيب الدول النامية من الصادرات السلعية سواء فى ذلك السلع الأولية أو المصنوعة عن طريق الاتفاقات السلعية ومنح التفضيلات الجمركية وتثبيت حصيلة الصادرات عن طريق التمويل التكميلى ، وتمويل المخزون وتنمية موارد الدول النامية من الصادرات غير المنظورة بشتى الطرق ثم تحويل موارد مالية من الدول المتقدمة الى الدول النامية سنويا بمعدل ١٪ من مجمل الناتج القومى بما فى ذلك نسبة متزايدة من التحويلات الرسمية (الحكومية) والعمل على تخفيف أعباء الديون الخارجية على الدول النامية ، ثم تحديد جدول زمنى لتنفيذ النقاط التى يتفق عليها مع الدول المتقدمة .

وفى الواقع ان هذه الطلبات جميعا لم تكن جديدة فقد سبق بحث العديد

منها فى المؤتمر الاول سنة ١٩٦٤ ولكن الجديد هو توحيد كلمة الدول النامية مع اختلاف فئاتهم ودرجات نموهم .

وقد بدأ المؤتمر الثانى فى دلهى فى فبراير سنة ١٩٦٨ فى جو من التفاؤل من جانب الدول النامية والوعود البراقة من جانب اغلب الدول المتقدمة ومع ذلك فكما تعلمون أن المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية لم يحقق ماكان معقودا عليه من آمال .

ففى(١) اللجنة الاولى حيث كان الامل معقودا على وضع اسس لعقد اتفاقات سلع دولية على وجه الاستعجال بغرض تثبيت أسعارها على مستوى مناسب ثم الاتفاق على وسائل تمويل مخزون سلعى لبعض السلع بهدف المحافظة على مستوى مناسب لاسعارها ، لم يمكن الوصول الى اى اتفاق محدد فى الموضوعين بسبب تعنت الدول المتقدمة وأحيل الموضوعان الى جهات خبرة لمواصلة البحث مع التوصية فى بعض الاحيان بتعجيل البحث .

وبالنسبة للجنة الثانية كانت الآمال معقودة الى التوصل لحل مشكلة اتاحة التفضيلات لسلع الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة وكذلك ازالة العقبات لتصريف هذه السلع فى أسواق الدول المتقدمة سواء كانت فى الدول الراسمالية او الدول الاشتراكية . الا أن الدول المتقدمة خيبت هذه الآمال فأجمعت الدول الرأسمالية — رغم موافقتها على المبدأ — بأن الاتفاق على هذه التفضيلات أمر معقد يستلزم مزيدا من البحث . أما الدول الاشتراكية فقد أوضحت أن الاجراءات المقترحة لا تنطبق عليها حيث أن الرسوم الجمركية ليس لها أثر فى اتاحة أسواقها للسلع المستوردة. وبناء عليه أحيل الموضوع الى لجنة خبراء للبحث ووضع الاسس بأمل أن يبدأ التنفيذ فى أوائل سنة ١٩٧٠ .

وفى اللجنة الثالثة الخاصة ببحث تمويل التنمية تركزت الموضوعات فى ثلاث نقاط أساسية :

أولها تحديد هدف لتدفق الاموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية حيث طالبت الدول النامية بزيادة الهدف من ١ ٪ من الدخول الاهلية للدول المتقدمة الى ١ ٪ من مجمل ناتجها القومى وبالرغم من موافقة الدول المتقدمة على المبدأ فقد رفض اغلبها تحديد موعد لتحقيق الهدف مما ألغى معقول الموافقة . وقد أجمعت الدول المتقدمة الغربية بأن أحوالها المالية ومركز موازين مدفوعاتها لا يسمح حاليا بتحقيق الهدف كما طالبت الدول النامية بالاعتماد ما أمكن على مدخراتها وعلى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة . أما الدول الاشتراكية فقد اعترضت اعتراضا كليا على

(١) يستند هذا التقويم لاعمال المؤتمر الى التقرير الذى أعده وفد الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر فى ١٩٦٨ وقد كان المحاضر نائبا لرئيس هذا الوفد .

المبدأ على أساس أن الهدف المطلوب يجب أن تتحمله الدول الرأسمالية وحدها ثمنا لسابق استغلالها للدول النامية أثناء استعمارها لها . أما ثانى الموضوعات فكان خاصا باقرار التمويل التكميلى لتمويل مشروعات التنمية خلال الفترة التى تقل فيها حصيلة صادرات الدول النامية ورغم أن البنك الدولى كان ــ بناء على توصية المؤتمر الاول ــ قد بحث الموضوع وأعد الاجراءات التنفيذية له فقد رفضت الدول المتقدمة تنفيذه وطلبت مزيدا من البحث . وكان الموضوع الثالث خاص بتيسير شروط اقراض الدول النامية وعدم تقييد هذه القروض وقد وافقت الدول المتقدمة من حيث المبدأ ولكنها أحالت الموضوع للبحث أيضا لوضع الاسس التنفيذية . ومن الموضوعات التى أحرزت بعض النجاح فى مجال التمويل ما أعلنه رئيس البنك الدولى فى الخطابات الافتتاحية للمؤتمر من التوصل الى امكان تغذية مؤسسة التمويل الدولية (احدى مؤسسات البنك الدولى) بما يكفيها من أموال لمدة سنتين أو ثلاث سنوات .

وفى اللجنة الرابعة لبحث مشاكل الملاحة والسياحة والتأمين لم يكن الاتفاق على أى من النتائج التى كانت ترجوها الدول النامية وعلى الاخص بشأن مساعدة الدول النامية على انشاء أساطيل تجارية اذ ادعت الدول المتقدمة أن مثل هذا الاجراء لا يعتبر مربحا ولا اقتصاديا . ولكن نجحت الدول النامية فى ذلك بعض الشىء ــ وقد كان للجمهورية العربية دور مشكور فى هذا الشأن ــ فى استصدار قرار يقضى بأن تقوم أجهزة المؤتمر ببحث التشريعات الملاحية لجعلها أكثر ملاءمة لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية .

أما اللجنة الخامسة الخاصة ببحث مبادىء وأسس التجارة فقد كانت المعركة الاولى فيها بين الدول المتقدمة من الشرق والغرب . ولم يمكن الوصول فيها الى اقرار مبادىء جديدة علاوة على ما سبق اقراره فى المؤتمر الاول ولكنها فتحت باب بحث العلاقات التجارية بين الشرق والغرب على مصراعيه .

وقد وافق المؤتمر على التصريح الذى أعدته فرقة العمل الاولى بشأن مشكلة الغذاء العالمى والذى يدعو الدول النامية والمتقدمة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنمية الموارد الغذائية بالقدر الذى يقابل الطلب المتزايد عليها لامكان حل مشكلة الجوع وسوء التغذية كما طلب من الدول المتقدمة منح المعونات الغذائية كعلاج مؤقت للمشكلة ومد يد المساعدات الفنية والمادية للدول النامية لتنمية الموارد الغذائية والصناعات التى تساعد على التنمية الزراعية مثل صناعات الاسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية وغيرها ، كما طلب القرار من الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة والمالية القيام كل فيما يخصه بدوره فى حل مشكلة الغذاء العالمى ، كما أحال المؤتمر القرار الذى أعدته فرقة العمل الاولى فيما يتعلق باتاحة الخبرة الفنية والتكنولوجيا للدول النامية والذى ينص على انشاء لجنة خاصة لهذا الغرض الى مجلس التجارة والتنمية للدراسة وتقرير مايراه فى شأنه فى دورته المقبلة .

أما فرقة العمل الثانية فقد أصدر المؤتمر قرارين الاول خاص بزيادة التجارة والتعاون الاقتصادى والتكامل فيما بين الدول النامية والقرار الثانى خاص باستنباط الوسائل اللازمة لتمكين الدول الاقل نموا من تحقيق مزايا مماثلة لتلك التى تعود على جميع الدول النامية الاخرى نتيجة لتعاون الدول الاعضاء فى المؤتمر وبخاصة الدول النامية والدول المتقدمة .

وقامت فرقة العمل الثالثة بدراسة مشكلة الدول المحرومة من المنافذ البحرية ووافق المؤتمر على القرار الذى أعدته فرقة العمل واوصى بأن تنضم الدول الاعضاء فى المؤتمر الى اتفاقية ١٩٦٥ التى صدرت بشأن مرور تجارة الدول المحرومة من المنافذ البحرية كما ينص القرار ايضا على المساعدات التى تقدم للدول النامية المحرومة من المنافذ البحرية لتيسير نقل تجارتها وتطوير طرق المواصلات فيها وفى الدول التى تعبر فيها تجارة هذه الدول ، كما أوصى القرار بأن تقوم الدول الاعضاء بالدخول فى مفاوضات ثنائية أو متعددة أو اقليمية بغرض زيادة تجارة الدول المنعزلة ومنحهاتسهيلا لمرور تجارتها .

وقد قيلت أسباب كثيرة فى سلبية المؤتمر نوجزها فيما يلى :

١ ــ أن جدول الاعمال تضمن موضوعات عديدة واسعة المدى الامر الذى تعذر معه التركيز على مشاكل معينة . ويبدو أن اعداد جدول الاعمال المذكور سار على نمط جدول أعمال المؤتمر الاول المنعقد فى سنة ١٩٦٤ مع اختلاف طبيعة كل من المؤتمرين اختلافا كبيرا . فقد كان من الضرورى أن يتناول المؤتمر كل مشاكل التنمية باعتباره المرة الاولى فى التاريخ التى تناقش فيها هذه المشاكل على هذا المستوى الدولى . وربما كان من الاوفق أن يتركز الاهتمام فى المؤتمرات التالية على عدد محدود من المشاكل حتى يتسنى معالجتها بالعمق والتركيز المناسبين .

٢ ــ تفاوت الاهتمام فى محيط مجموعة السبعة والسبعين دولة فيما يتعلق بالموضوعات المختلفة ومن هنا اقتضى التوصل الى موقف موحد لها فى مؤتمر الجزائر اقرار للمطالب التى تقدمت بها المجموعات المختلفة بحيث جاء ميثاق الجزائر معبرا عن غايات قصوى أكثر منه معبرا عن امكانيات عملية يتأتى بلوغها فى الوقت الحاضر .

٣ ــ تمخضت محاولة التوفيق بين المواقف المختلفة لدول الغرب المتقدمة الى تدهور الموقف العام لهذه الدول والى موقف أكثر أعضائها تشددا . ولذلك فان من المتوقع أن يقوم عدد من الدول المتقدمة باختيارها بتنفيذ أهداف تتجاوز ما توصل اليه المؤتمر بالفعل .

٤ ــ ان تنظيم مجموعة السبعة والسبعين دولة فضلا عن مستوى تمثيل عدد من أعضائها لم يرتفع الى المستوى المأمول .

٥ ــ أعلنت غالبية الدول النامية ــ واتفق معها فى الرأى السيد / راؤول بريبش امين عام المؤتمر ــ فى المراحل الاولى أنها لن تلجأ الى

التصويت ، ذلك أنه لما كانت قرارات المؤتمر لا تتجاوز فى قوتها القانونية مرتبة التوصيات غير الملزمة فقد رؤى أنه لن يجدى البلاد النامية شيئا أن يصدر المؤتمر قرارات طموحة بالاغلبية التى تتفق ومطالب البلاد النامية مع معارضة الدول المتقدمة أو امتناعها عن التصويت ومن الطبيعى وقد ارتضت الدول النامية هذا المبدأ ، أن تتنازل ـ ولو الى حين ـ عن بعض المطالب التى تضمنها ميثاق الجزائر حتى يمكنها الحصول على موافقة الدول المتقدمة دون التجاء الى تصويت .

٦ ـ الظروف الاقتصادية الدولية والمصاعب المالية التى تتعرض لها حاليا أهم الدول المانحة للمعونات والقروض ، وقد تفاقمت هذه المصاعب فى الايام الاخيرة للمؤتمر نتيجة لحدوث أزمة الذهب .

٧ ـ وأخيرا ـ وليس آخرا ـ ضآلة ما يتفق للبلاد النامية من قوة المساومة تجاه البلاد المتقدمة ، ويرجع هذا اساسا الى ضعف قوتها الاقتصادية ولا شك أن السبيل للانتفاع بالقوة الاقتصادية للبلاد النامية ، انما يتمثل فى توثيق أواصر الاندماج والتعاون الاقتصادى فيما بينها وعندئذ يتأتى للبلاد النامية أن تجابه البلاد المتقدمة فى صورة تكتلات لها من القوة الاقتصادية ما يرتفع بمقدرتها على المساومة . على أنه مما يؤسف له أن التكتل الاقتصادى بين البلاد النامية ـ أيا كانت صورته ـ ليس له فى معظم الاحيان من الفاعلية ما يرتفع به فوق مستوى التعبير عن الآمال العريضة والنوايا الطيبة .

ويمكننا القول بعد هذا العرض الموجز لنتائج المؤتمر الثانى للامم المتحدة للتجارة والتنمية أن هذا المؤتمر يكاد يكون خاتمة معبرة عن فشل حقبة التنمية الاولى أى حقبة الستينيات ويعتبر أحد الدروس الهامة التى يجب أن تأخذها الدول النامية فى الاعتبار فى الحقبة الثانية .

واذا كانت نتائج الحقبة الاولى التى بدأت باعلان أهداف لا تعتبر كبيرة الطموح فقد أجمعت الجمعية العامة للامم المتحدة على تحقيقها وتميزت بانشاء جهازين جديدين للتنمية الاقتصادية هما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وجهاز الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNDO وتذكر احصائيات الامم المتحدة فى هذا المجال أنه فى السنوات من ٦٠ الى ٦٧ بلغ معدل النمو فى الدول النامية٧ر٤ ٪ من مجمل الناتج المحلى بما فى ذلك الدول المنتجة للبترول من بين الدول النامية . وكانت هذه الزيادة فى نصيب الفرد بمعدل ١ر٢ ٪ (أفريقيا ٥ر١ ٪ وآسيا ٢ر٢ ٪ . وأمريكا اللاتينية ٨ر١ ٪) ونضيف أنه باستثناء الدول المنتجة للبترول لم يشمل الدول الاخرى تقدما ملحوظا .

انخفض معدل تقدم عدد من الدول النامية عنه فى الخمسينيات وبالمقارنة بالدول المتقدمة نجد أن الدول الراسمالية سجلت فى تلك الفترة معدلا قدره ٢ر٥ ٪ من مجمل الناتج المحلى وزاد نصيب الفرد فيها بمعدل ٤ ٪ أما الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فقد سجلت معدل نمو قدره ٦ر٦ ٪ سنويا وبلغ النمو فى نصيب الفرد فيها ٤ر٥ ٪ ورغم هذا التقدم الكبير فان نسبة الموارد المحولة من الدول الصناعية (الراسمالية) الى الدول النامية

قد انخفض من ٧٩ر٪ فى سنة ١٩٦٠ الى ٦٨ر٪ سنة ١٩٦٧ من مجمل الناتج القومى وذلك رغم زيادة الحجم الكلى لهذه التحويلات التى زادت من ٨ بليون دولار فى سنة ١٩٦١ الى ١٢ر٨ بليون دولار فى سنة ١٩٦٨ وذلك بالمقارنة بما أنفقته دول الـ DAC ، وهى الدول التى تقدم المعونات ، فى نفس السنة على الخمور وبلغت ٣٥ بليون دولار وعلى السجاير ١٥ بليون دولار(١) ، هذا ويلزم التنويه أن المساعدات الرسمية (وهى فى القروض والمساعدات ذات الشروط الميسرة) بدأت فى الهبوط فى سنتى ١٩٦٩،٦٨(٢).

وفى مجال التجارة الدولية زادت صادرات الدول النامية بمعدل ٦٪ سنويا من سنة ٦٠ الى ١٩٦٨ وتناقص نصيبها الكلى من الصادرات الكلية من ٣١٪ فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٢٪ فى سنة ١٩٦٠ ثم الى حوالى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦٨ مع ملاحظة أن جزءا هاما من الزيادة يعزى الى صادرات البترول .

	الصادرات		(بليون دولار)	
	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٧	١٩٦٨
العالم	١١٨ر٣	١٣٥ر٤	١٨٩ر٧	٢١١ر٤
الدول المتقدمة	٩٠ر٥	١٠٣ر٩	١٤٩ر٥	١٦٨ر٠
الدول النامية	٢٧ر٨	٣١ر٥	٤٠ر٢	٤٣ر٤

وعلى العكس من ذلك فان نصيب الدول النامية فى صادرات المواد الخام (وهى أهم عنصر فى صادراتها) قد نقصت من ٥٤٪ فى سنة ١٩٥٣ الى ٤٢٪ فى السنة (٦٧) وقد يعزى السبب فى ذلك الى تباطؤ الطلب على السلع التقليدية جزئيا بسبب التقدم التكنولوجى ولكنه يعزى أيضا الى أن سياسة تحرير التجارة التى اتبعت الحرب الثانية كانت موجهة أصلا الى توسع التبادل التجارى بين الدول المتقدمة(٣) .

وقد زادت المديونية الخارجية للدول النامية بمعدل ١٧ ٪ سنويا فى النصف الثانى من الستينيات حتى بلغ المسجل منها حتى يونيو سنة ١٩٦٨ مبلغ ٤٧ر٥ بليون دولار وبلغ مجموع ما دفعته الدول النامية فى خدمة الديون الخارجية ٤ر٧ بليون فى سنة ١٩٦٧ وقد تزداد خطورة الموقف وضوحا اذا تبين أن نسبة ما يسدد من خدمة الديون الاجنبية الى المنصرف من القروض الجديدة فى ٦٧/٦٥ بلغت ٨٧٪ فى أمريكا اللاتينية و ٧٣٪ فى افريقيا و ٥٢٪ فى شرق آسيا و ٤٠٪ فى جنوب آسيا والشرق الاوسط وأنه فى حالة استمرار القروض الجديدة بمعدلها الحالى فان النسب السالفة تصبح ١٣٠٪ و ١٢١٪ و ١٣٤٪ و ٩٧٪ فى سنة ١٩٧٧ على التوالى(٤) .

(١) تقرير بيرسون ص ١٤٠ .
(٢) تقرير بيرسون ص ٧٧ .
(٣) مباحثات دورة كيندى Kennedy Round بمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT
(٤) تقرير بيرسون ص ٧٤ .

وقد ظهرت فى الستينيات عـدة عناصر تشير الى اتجاهات المستقبل فى طريق التنمية ففيها كما سبق أن ذكرنا وضعت مشاكل التنميـة على صعيد التضامن الدولى وانشئت أجهزة متعـددة جديدة تهتم بقضية التنمية منهـا مؤسسة التنمية الدولية ومؤتمر التجارة والتنمية ومجلس التجارة ولجانه وجهاز التنمية الصناعية ولجنة تخطيط التنمية وعدد كبير من لجان الخبراء وبالاضافة الى ذلك ازداد نصيب تدويل المعونات المـالية والفنية والغذائية فزادت قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل من حوالى ٦٠٠ مليون دولار فى عام ٦١/٦٠ وحوالى ٤٥٠ مليون دولار الى ١ر٨ بليون دولار فى ١٩٦٩/٦٨ كلها للدول النامية .

وأنشئت مجموعات التمويل Contortia لعدة دول وبناء على توصيات مؤتمر التجارة والتنمية قام كل من البنك الدولى وصندوق النقـد الدولى بدراسة بعض مشاكل التمويل التكميلى وقام صندوق النقد الدولى فعـلا باتاحة التمويل التعويضى كتمويل متوسط الأجل لتعويض النقص فى حصيلة الصادرات الزراعية واتسع نشاط أجهزة الأمم المتحدة الأخرى فى تقـديم المعونات الفنية المتصلة بالتنمية .

وفى هذه الحقيقة ورغم الصعوبات فقد وضع العديد من الـدول النامية أسسا صلبة للانطلاق نحو النمو ، عالجت بعض هذه الدول بعض مشاكلها الأساسية وقامت الثورة الخضراء فى الهند وباكستان وسيلان والفلبين التى مكنت هذه الدول من زيادة انتاجها الزراعى من الزيادة المطردة حتى كادت تصل الى الاكتفاء الذاتى .

هذا ، ورغم ما قد تدفعنا اليه نتائج الستينيات من التشاؤم فاننا نبـدأ الحقبة الثانية (السبعينيات) ليس فقط بحصيلة كبيرة من عبر الستينيات ولكن أيضا باستعداد أكبر لمعالجة مشاكلنا عما كنا عليه عند بداية الستينيات وبتقدم علمى وفنى أوسع مدى لو خلصت النيات فى تسخيره لمعالجة مشاكل النمو بدلا من استخدامه فى التدمير لأمكن تحقيق آمال البشرية جمعاء فى حياة أفضل للمجتمع وفى جميع الأحوال فان الدول النامية الآن أكثر علما وأقدر على معالجة الموقف .

ومن المحقق الآن أن هناك اجماع لا جدال فيه على اعتبار مشكلة النمو مشكلة تهم كافة الدول وليست مشكلة الدول النامية وحدها .

وأنه من الناحية الاقتصادية لا يمكن للدول المتقدمة أن تستمر فى رخائها المتزايد فى الوقت الذى يعيش فيه ثلثى الانسانية فى مستويات تقل فى كثير من الأحيان عن الحد الأدنى اللازم للحياة الآدمية . ومن الناحية السياسية لا شك فى أن الكثير من الاضطرابات والمصادمات التى تجتاح بقعا كثيرة فى العالم المتقدم والنامى فى الوقت الحاضر يعزى الى هذه المواجهة بـين من « لديهم ومن ليس لديهم » وقد بدأ مستر جاكسون تقريره(١) .

(١) A Study of the Capacity of the United Nations Development System, vol. I, N.Y.

فى هذا المجال يقول ماجويل دى سيرفانتس الذى عاش (١٥٤٧/١٦١٦) «كانت جدتى تقول انه ليس هناك سوى أسرتين،من يملكون ومن لايملكون».

وقد كانت البحوث والدراسات التى صدرت فى نهاية حقبة الستينيات انعكاسا لهذا الشعور وتعتبر هذه الدراسات والبحوث اعداد لحقبة التنمية الثانية وجهود تهدف الى جعل هذه الحقبة أكثر حظا من الحقبة السابقة فى تحقيق النمو للدول النامية بأكفأ الوسائل وأسرعها .

والمعروف أن دوائر الأمم المتحدة (لجنة التخطيط للتنمية) وأجهزتها المختلفة تقوم حاليا بدراسة الأسس اللازم عرضها على الجمعية العامة بغرض اصدار اعلان عام يتضمن التزامات الدول المتقدمة والنامية خلال حقبة التنمية الثانية .

وسوف يبحث مجلس التجارة فى جنيف ابتداء من ٢ فبراير ١٩٧٠ المشروع الذى أعده سكرتير عام مؤتمر التجارة والتنمية بخصوص أسس التنمية فى الحقبة الثانية وسوف يكون المشروع محل بحث ومساومات طويلة خصوصا وأنه رغم مساندة بعض الدول المتقدمة له فان الدول الكبرى تعترض على أجزاء هامة فيه ، كما تعترض على وضع جدول زمنى للتنفيذ خلال السبعينيات .

وأمام الدول النامية ثروة من البحوث والتوصيات ومنها ما أعدته لجنة التخطيط للتنمية فى اجتماعاتها المنتهية فى ١٦ يناير الجارى وتوصى فيه برفع معدلات النمو فى النصف الأول من السبعينيات الى ٦٪ ثم الى ٧٪ فى النصف الثانى مع تحقيق معدل نمو نصيب الفرد (Percapita)ما بين ٥ر٣٪ـ٥ر٤٪ (وذلك على أساس تثبيت معدل النمو فى السكان عند ٥ر٢٪) ولتحقيق هذه الأهداف قامت اللجنة بوضع تفصيلات النمو فى مختلف القطاعات التى تؤدى الى المعدل المطلوب فأوصت بأن يكون النمو فى الزراعة بمعدل ٤٪ سنويا وأن هذا المعدل المنخفض لا يمكن تعويضه الا عن طريق النمو الصناعى الملحوظ فأوصت بأن يكون معدل النمو الصناعى ٨٪ على الأقل .

وفى مجال التمويل أوصت بتنفيذ قرار مؤتمر التجارة والتنمية ٢٧ (١١) بألا تقل مساهمة الدول المتقدمة الرأسمالية عن ١٪ من مجمل الناتج القومى فى شكل مدفوعات حقيقية كل سنة (وليس مجرد ارتباطات) وكذلك قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٤١(٢٣) بأن يتم تنفيذ ذلك فى موعد أقصاه سنة ١٩٧٢ وأن يعطى هذا التمويل أولوية على المصروفات الاخرى للدول المتقدمة (دفاع ـ طرق الخ) وان يتضمن الواحد فى المائة ٧٥٪ فى شكل مواد رسمية أو حكومية منها المعونات الرسمية فى شكل هبات ترتفع الى ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٥ ، وأن تكون الاموال المحولة غير مقيدة ما أمكن وأن يزداد نصيب تحويل الاموال عن طريق التدويل ما أمكن .

وبالنسبة للدول الاشتراكية أوصت بأن تأخذ فى الاعتبار عند وضع

خططها زيادة حجم المعونات الاقتصادية والفنية والتجارية للدول النامية وأن تعلن عن حجم مساهمتها والاجراءات التى تتخذها لتحقيقها .

ومن أهم ما ورد فى تقرير اللجنة (وهو مبدئى) أنها ترى أن يصدر اعلان من الجمعية العامة للامم المتحدة ببداية حقبة التنمية الثانية وأن يتضمن هذا الاعلان ما يحدده من التزامات وما تتعهد بالقيام به خلال الحقبة بجدول زمنى محدد .

ونظرا لحدود الوقت فى مجلس التجارة ــ اذ تستغرق الاجتماعات حوالى أسبوعين ــ فمن صالح الدول النامية أن تركز فى المجلس على الاتفاق مع الدول المتقدمة على الاهداف الاساسية وجدولتها بتوقيت زمنى واضح ما أمكن واقصد بذلك معدل النمو ومعدلات مساهمة الدول المتقدمة بما يتضمن من تحويلات رسمية وهبات وتخفيف شروط المساهمات والسياسات التجارية وجدول تنفيذها بما فى ذلك التفضيلات الجمركية ومواعيد تنفيذ برنامج التمويل الاضافى : وغنى عن البيان فان تضامن وحدة الدول النامية السبعة وسبعين فى هذا الشأن أصبح أكثر ضرورة من أى وقت مضى ولا يجوز لها ــ اذا رغبت فى النجاح ــ أن تسمح بتفتيت وحدتها بدعوى التفاوت بين مصالح الدول الاقل نموا أو بدعوى ضرورة قيام الدول النامية الغنية بالموارد (وعلى الأخص البترول) بالمساهمة فى التمويل أو غير ذلك من الدعاوى المقصود بها تفتيت وحدة الدول النامية وتوجيه نظرها بعيدا عن الهدف الاساسى الموحد .

وفى السنة الاخيرة من الستينيات صدرت دراستان جديرتان بعناية كبرى من كل الدول ، المتقدمة منها والنامية ونحن على أبواب الحقبة الثانية للتنمية .

الاول : تقرير لجنة Pearson ــ Partners in Development وقد أشرف على اعداده بناء على طلب رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير ــ ثمانية من مواطنى الدول النامية والمتقدمة من ذوى الخبرة الواسعة وبالاضافة الى قيمة البحث فى حد ذاته فان دلالته الكبيرة تقع فى أن أغلب الذين أشرفوا على اعداده (ستة منهم) من الدول المتقدمة وقد قاموا بعملهم ووصلوا الى نتائجهم فى جو متحرر من البحث العلمى دون التأثر بضغوط سياسية ومع ذلك فقد أوصلهم البحث الى نتائج تكاد تكون مطابقة لآمال الدول النامية مع بعض الاختلاف فى التوقيت . بل انهم أضافوا بعض النقاط الجديرة بعناية الدول النامية والتى قد يرون تبنيها كجزء من مطالبها . وكل من اطلع على هذه الدراسة يعلم أنه لا يمكن الاحاطة بكافة نقاطها فى هذا المجال ولكن لابد من ابراز بعض النقاط التى وردت بالدراسة حيث أنها لابد وأن تترك أثرا فى معالم الحقبة الثانية للتنمية .

وقد أعطى التقرير الاولوية ــ وبحق ــ لمشاكل التجارة وضرورة الوصول الى اطار لتجارة دولية تحقق فيها العدالة والتحرر ، حيث أنه مهما قيل فى ضرورة المعونات والمساعدات فان مورد التمويل الاساسى للتنمية هو الموارد الذاتية للدول النامية وأن على الدول النامية أن تطبق سياسات من

شأنها توسيع وتنمية صادراتها ولكن على الدول المتقدمة من جانبها أن تغير من سياساتها التى تعرقل نمو صادرات الدول النامية . ويوصى فى هذا المجال بالآتى :

١ ــ الغاء الحواجز نهائيا فى أقرب وقت التى تفرض فى الدول المتقدمة على استيراد المواد الأولية التى لا تنتجها الدول المتقدمة .

٢ ــ بالنسبة للسلع الزراعية التى تنتج فى المجموعتين تقوم الدول المتقدمة بوضع جدول زمنى تزداد بمقتضاه بانتظام حصة الدول النامية من الصادرات .

٣ ــ وضع نظام عاجل لتمويل المخزون السلعى Buffer Stocks لمساندة الانفاقات السلعية وذلك عن طريق صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى .

٤ ــ الاسراع فى تنفيذ نظام التمويل الاضافى أو التكميلى Supplementary

٥ ــ وبالنسبة للصادرات الصناعية من الدول النامية تلغى خلال السبعينيات جميع البنود الكمية بأسرع ما يمكن من جانب الدول المتقدمة .

٦ ــ كما يطبق فى السبعينيات نظام التفضيلات الجمركية غير المتبادل non-reciprocal

٧ ــ ومن جانب الدول النامية تتخذ هذه الدول جميع السياسات لتوسيع التبادل التجارى بينها بما فى ذلك تبادل المزايا الجمركية فى حدود اقليمية أو غير اقليمية (أسوة بالاتفاق الثلاثى المعقود بين الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا والهند) وتقوم المؤسسات الدولية بدراسة وسائل اتاحة ترتيبات الدفع للدول النامية لاقراض هذا التوسع (ضمان الصادرات ؟) كما تقوم المؤسسات الاقليمية بالمساعدة فى التعجيل باتفاقات التكامل الاقليمى ويمكن للبنوك الاقليمية مد العون المالى والفنى فى هذا الشأن وعلى الاخص ضمان الصادرات الذى بدونه لا يمكن التوسع فى تصدير السلع الرأسمالية المنتجة فى الدول النامية بعضها البعض أمام منافسة الدول الصناعية .

ويشير التقرير الى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية الخاصة للدول النامية وتهيئة الجو المناسب لذلك والدخول فى اتفاقات دولية وثنائية للتأمين ضد مختلف الاخطار ولا يعتبر أن الاستثمارات الاجنبية يمكن أن تكون بديلا للمعونات حيث أن المعونات تلعب دورا خاصا وأساسيا فى تمويل بعض المشروعات والمراحل التى لا يقبل فيها الاستثمار الاجنبى ولكن هذا الاخير يعتبر أفضل من بعض القروض وعلى الاخص تسهيلات الموردين التى تسببت فى زيادة المديونية الخارجية زيادة كبيرة كما أنه يجلب معه الخبرة الفنية والادارية . وقد وضع التقرير أصبعه على نقطة هامة تكون دائما موضوع خلاف بين الدولة المتلقية للاستثمار وبين المستثمر الاجنبى وهى المشاركة

فى الادارة وأوصى بأن تتساهل الدولة المستثمرة فى هذا الموضوع مقابل حصولها على مزايا أخرى مالية وفنية . يذكر البنك الدولى أن عددا قليلا من الدول النامية يمكنه الاقتراض رأسا من أسواق المال العالمية ، وبالتالى فان الاستثمارات الاجنبية وتسهيلات الموردين تلعب دورا حاسما .

وفى مجال المعونات يقترح أن تقوم العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية لغرض التنمية على المشاركة فى وضوح الهدف والتنسيق ، اذ يشكو التقرير من أن جزءا كبيرا من المعونات لا يمنح لاغراض التنمية بل لاغراض أخرى منها العسكرية ومنها السياسة . وأن هذا قد تسبب فى ضياع كثير من الموارد دون جدوى بينما يجب أن تكون العلاقة بين الغنى والفقير هى المشاركة فى تحقيق النمو الاقتصادى وهو أمر يستلزم علاقة تعاون مستمر بين الجانبين. ويجب أن يكون هدف المعونات المتزايد هو الوصول بالدول النامية الى حيث يمكنها الاعتماد على أنفسها فى الاستمرار فى النمو بمعدلات مناسبة . ولهذا الغرض يتفق التقرير فى الرأى مع الدول النامية من حيث ضرورة زيادة معدلات النمو فى السبعينيات الى ٦ ٪ سنويا على الاقل (من مجمل الناتج القومى) بدلا من المعدل الحالى وهو ٥ ٪ ويرى أن تحقيق معدل نمو قدره ٦ ٪ فى السبعينيات سوف يساعد عددا كبيرا من الدول النامية على الوصول الى مرحلة النمو الذاتى قبل نهاية هذا القرن بدون حاجة الى معونات من الخارج . وحيث أن مجرد الحصول على معونات خارجية فى حد ذاته لايكفى لتحقيق النمو المناسب فهو ينصح بأن ترتبط الزيادة فى المعونات فى السبعينيات بأهداف التنمية ومدى القدرة على الاستيعاب وحسن استخدام المعونات Performance ومن جهة أخرى فان التقرير أشار الى أن الدول النامية لا يمكنها وضع خططها للتنمية على مستويات محددة الا اذا تأكد من احكام الحصول على التمويل الخارجى المناسب . لذلك فمن حق الدول النامية أن تطلب من الدول المتقدمة الارتباط بحجم محدد من المعونات وأن توجد الوسيلة للتأكد من أن الدول المتقدمة سوف تنفذ ما التزمت به . ولهذا الغرض يوصى التقرير بأن يقوم البنك الدولى والبنوك الاقليمية ببحث ايجاد نظام لمراجعة ومراقبة تنفيذ برامج المعونات . وقد أوصى بأن يدرس البنك الدولى هذا الموضوع ويعرضه فى اجتماع المحافظين القادم فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

وبالنسبة لحجم المعونات فان البحث قد وجد أن حاجة التنمية فى السبعينيات (على أساس معدل نمو ٦ ٪) يستلزم تحويل موارد من الدول المتقدمة النامية ـ شاملة المعونات الرسمية أو الحكومية والاستثمار الخاص ـ بمقدار ١ ٪ من مجمل الناتج القومى للدول الغنية وهى نفس النسبة التى سبق أن وافقت على الارتباط بها الدول المتقدمة ويوصى التقرير بضرورة تحقيق هذه النسبة بالكامل فى موعد أقصاه سنة ١٩٧٥ وبهذا يرتفع الحجم من ١٧ بليون دولار فى سنة ١٩٦٨ الى ٢٣ بليون دولار فى سنة ١٩٧٥ بالاسعار الثابتة (وترى الدول النامية الوصول لهذا الحجم فى سنة ١٩٧٢) . ويشير التقرير أنه باستثناء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبعض البلاد الاجنبية الاخرى فان هذه النسبة قد تحققت فعلا وعلى الدول التى حققتها ضمان استمرارها. ثم يضيف أن هناك حاجة ملحة فى هذه المرحلة للتمويل عن طريق الهبات

أو القروض ذات الشروط السهلة (وهو التمويل الذى يوصف بوجه حق بأنه معونة) ويقترح زيادة هذا النوع من التمويل زيادة كبيرة عن مستوياته الحالية وذلك بأن يرتفع حجمه من ٣٩ر٪ فى سنة ١٩٦٨ الى ٧ر٪ من مجموع الناتج القومى (أو ٧٠ ٪ من مجموع التحويلات) فى سنة ١٩٧٥ وبحد أقصى سنة ١٩٨٠ ويلاحظ أن الدول النامية تطلب ٧٥ ٪ وفى موعد اقصاه سنة ١٩٧٢ وهذا يرفع حجم هذا النوع من المعونات من ٦ر٤ بليون دولار فى سنة ١٩٦٨ منصرفة فعلا الى ١٦ر٢ بليون دولار فى سنة ١٩٧٥ .

وبالنسبة لتخفيف أعباء الديون الخارجية يشير التقرير الى أن عددا كبيرا من الدول النامية قد اضطر الى الالتجاء الى اعادة جدولة ديونه دون تحقيق تخفيف فى العبء مما اضطره الى اجراء اتفاقات اعادة الجدولة عدة مرات لذلك فهو يقترح أن تدخل اتفاقات اعادة الجدولة كعمل مشروع من اتفاقات معونة التنمية وأن تنسق هذه الاتفاقات بحيث توحد شروطها بين مجموعات الدول المختلفة ، هذا وقد ورد فى تقرير البنك الدولى الاخير انه يقوم باعداد دراسة عن تخفيف أعباء الديون .

ولزيادة كفاية المعونات وحسن ادارتها يجب التخلص من العوائق الناتجة من كثرة اللوائح والقواعد فى كل من البلد المانحة والمستقبلة للمعونة (ويقترح لهذا الغرض عقد اجتماع بين المانحين والمستقبلين فى سنة ١٩٧٠) ومن اقتراحاته الهامة ايضا ضمان استقرار المعونة لآجال مناسبة وأن تكون ثلاث سنوات على الاقل ويرى التقرير أن تقييد المعونات (بحيث تستخدم فى البلد المانح) من شأنه أن يزيد من التكاليف ويعرقل تحرير التجارة الدولية وأن هذا التقييد كان سببه فى الماضى الخلل فى موازين مدفوعات بعض الدول المانحة ولكن الآن بعد تطبيق نظام حقوق السحب الخاصة فانه من الممكن معالجة هذا الوضع . وهنا يذكر اقتراحين الاول وضع برنامج تدريجى للتحرير والثانى اتاحة استخدام المعونات للشراء من الدول النامية الاخرى، كما يوصى بالتحرير على الاخص بشأن المعونات الغذائية .

ويذكر التقرير أن الحاجة الى المعونة الفنية تتضح من نمو هذا النوع من المعونة بمعدل ١٠ ٪ سنويا فى الستينيات وقد تبين من التطبيق أخطاء كبيرة جعلت العون غير مجد فى كثير من الاحيان ولذلك فهو يوصى باعادة النظر فى التنظيم وسياسة استخدام الخبراء وتدريبهم .

ويشرح التقرير مدى الضعف الذى يصيب النمو الاقتصادى نتيجة لتزايد السكان ويوصى بأن تقوم المؤسسات الدولية بنشاط واسع فى تنظيم النسل ويعزز الاقتراح الخاص بتعيين مشرف على مشاكل السكان فى الامم المتحدة ووجوب وضع جدول زمنى فى السبعينيات يهدف الى تثبيت معدلات الزيادة فى السكان .

ويتعرض التقرير لاهمية التعليم والبحث ويوصى بالتعاون لزيادة الانفاق على البحث فى الدول النامية وتحديد نسبة من الدخل يمكن أن يتحقق على جدول زمنى خلال السبعينيات لهذا الغرض وأن يتم التنسيق بين البحث والتعليم وحاجة التنمية فى كل بلد .

وتنبأ التقرير بأن العبء سيزداد على جهاز الامم المتحدة فى السبعينيات لاغراض التنمية وذلك لاحتمالى زيادة المعونات المادية والنسبة التى ستزول لذلك فهو يقترح تقوية جهاز الامم المتحدة واعداده والتنسيق بين أجهزته لتحمل العبء المتزايد . بل ينصح التقرير بزيادة المعونات المتعددة الاطراف من نسبتها الحالية وهى ١٠ ٪ من مجموع المعونات الحكومية الى ٢٠ ٪ على الاقل فى سنة ١٩٧٠ .

ويرى التقرير أن هذا التدويل له مزايا عديدة منها أن الدول المانحة سوف تكون أكثر اطمئنانا على انفاق أموالها فى الوجه الصحيح كما أن الدولة المستقبلة تفضل عادة الحصول على معونات دولية بدلا من ثنائية . كما أن الاجهزة الدولية لضخامتها لها قدرة أكبر على الاشراف والبحث .

ويضيف التقرير أن الاتجاه الى تدويل المعونات واتاحة التمويل مخفف الشروط Saft ، سوف يؤدى الى أن تحتل مؤسسة التمويل الدولية مكانا بارزا فى السبعينيات وأن تزداد أعباؤها . لذلك فهو ينصح بأن يعاد النظر فى الوسيلة الحالية لتمويل IDA عن طريق الهبات من الدول المانحة وهى طريقة ثبتت خطورتها وطول الوقت الذى تستغرقه . ويقدر التقرير فى ضوء معدلات النمو وحاجاته أنه يصل تمويل IDA فى ١٩٧٥ (تزاد الى بليون حتى ١٩٧٢) ثم الى ١ر٥ بليون دولار بالمقارنة بالمعدل الحالى وهو ٤٠٠ مليون دولار وينصح بدراسة امكان تمويل IDA بشكل تلقائى بأن تحول اليها نسبة من حقوق السحب الخاصة المخصصة للدول المتقدمة . كذلك بحث امكان قيا م الدول المتقدمة بأن تدفع الى IDA نصف قيمة فوائد الديون المسددة لها من الدول النامية واذا لم يستخدم هذه القيمة لتمويل IDA فيقترح استخدامها لتسدد للبنك الدولى كاعانة لتخفيض الفوائد على ديونه التى ارتفعت فى الوقت الحالى الى ٧ ٪ .

واذا كان تقرير بيرسون قد اشار الى ضرورة دعم أجهزة الامم المتحدة لتمكينها من تحمل العبء المتزايد للدين فى السبعينيات وما بعدها فقد تناول تقرير جاكسون السابق الاشارة اليه هذا الموضوع بتفصيل كبير لا يمكن الاحاطة به بشمول فى هذا المجال الضيق (وجدير بالذكر أن التقريرين قد صدرا فى شهر واحد هو سبتمبر سنة ١٩٦٩) وقد أعد تقرير جاكسون بناء على طلب المجلس الاستشارى المشترك لمنظمات الامم المتحدة .

وباختصار شديد ــ قد يكون مخلا ــ فان تقرير جاكسون يجزم بأن هناك كمية كبيرة من الاعمال المتصلة بالتنمية يقوم بها عدد كبير من الوكالات المتخصصة بالامم المتحدة وعلى رأسها برنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP وان هذه الوكالات فى الوقت الحاضر لا صلة بينها ولا تنسيق مما يشتت جهودها ويجعل بعض هذه الجهود ينفى البعض الآخر رغم المساهمة القيمة التى تقوم بها كل على حدة وأن السبب الرئيسى فى ذلك كله هو عدم وجود ذهن مفكر واحد يوجه وينسق عملها هذا بالاضافة الى بعض النقائص والهيئات فى سياسة تجنيد الخبراء وتدريبهم ومشاكل التنظيم والادارة عموما . وقد أوضح المستر جاكسون فى تقريره أنه اتصل بأكثر من مائة دولة وشخصيات خبيرة

متعددة ومن بينها مستر بيرسون الذى يبدو من تقريره انه متفق فى الراى مع التوصيات التى وصل اليها مستر جاكسون اجمالا بشأن تقوية جهاز الامم المتحدة .

ويقترح مستر جاكسون أن يكون هناك جهاز واحد فى الامم المتحدة مسئول عن التوجيه والتنسيق والمراقبة والمراجعة بصدد الاعمال المتعلقة بالتنمية التى تقوم بها الاقسام المختلفة من الامم المتحدة (وذلك باستثناء البنك الدولى ومؤسستيه وصندوق النقد الدولى) . وأن يكون جهاز برنامج التنمية للامم المتحدة UNDP هو النواة التى يمكن بعد تطويرها أن تتحمل هذا العبء الكبير وان يعهد اليه بأكبر نصيب من الاموال المخصصة لتمويل برامج التنمية التى تقوم بها الامم المتحدة ويكون له الرقابة عليها والمسئولية الكاملة عنها .

أما بالنسبة للوكالات المتخصصة مثل هيئة اليونسكو ، وهيئة الزراعة الدولية . ومكتب العمل الدولى فان الاعمال التى تقوم بها وتكون متعلقة بالتنمية فيتم توجيهها وتنسيقها عن طريق الجهاز الرئيسى UNDP ويشبه هذا الوضع بوضع الوزارات المختلفة من الحكومة أو الوزراء من رئيس الوزراء — وذلك على أن موضع الضمانات الكافية للحصول من هذه الوكالات على الاموال اللازمة الكافية لقيامها بمهامها . وبوصى لتحقيق هـذا الغرض باقتراحين اساسيين:تعزيز سلطات الممثل المقيم للامم المتحدة بحيث يشرف اشرافا كاملا وينسق من جميع العمليات التى تقوم بها الوكالات المختلفة فى البلد الواحد وان تتخذ دورة التعاون مع الامم المتحدة للهيئة خمسة مراحل :

المرحلة الاولى — البرنامج النظرى والمراجعة السنوية :

وبمقتضاه يعد برنامج التعاون الفنى والمساعدات السابقة على الاستثمار بمساعدة الوكالات المختلفة واجهزة الامم المتحدة بحيث يكون جزءا من الخطة السنوية للتنمية وملازما لمدتها ثم يرسل البرنامج لاعتماده من المجلس الحاكم ثم يراجع فى فترات سنوية لتعديله ان رؤى ذلك .

المرحلة الثانية — اعداد وتقييم المشروعات :

وتتم هذه المرحلة على مستوى الدولة المستفيدة وباشتراك الوكالات المختلفة ورغم ضرورة تمشى المشروعات مع الاهداف التى اقرها المجلس الحاكم يعطى الممثل المقيم بعض السلطة للتصرف .

المرحلة الثالثة — التنفيذ :

وتلقى المسئولية الاساسية هنا على رئيس أو مدير UNDP ومن جهة أخرى وتجنبا للتأخير المعتاد فى التنفيذ عن طريق اجهزة الوكالات المختصة يعطى للمدير الحق فى المساهمة فى التنفيذ عن غير طريق الوكالات المتخصصة اذا وجد أن هذه الاخيرة مثقلة بأعباء أخرى لا تمكنها من التنفيذ فى الوقت المناسب .

المرحلة الرابعة ــ تقييم الأداء :

وينقسم الى مرحلتين للتقييم المستمر للاداء أثناء مرحلة التنفيذ ثم تطبيق ما تم بعد التنفيذ ويقترح فى هذا الشأن انشاء جهة واحدة متكاملة للتقييم فى جهاز الامم المتحدة يعهد اليها بهذه الاعمال فى كافة الدول .

المرحلة الخامسة ــ وهى المرحلة النهائية ، مرحلة المتابعة :

وتكون هذه مسئولية UNDP نفسه بصفته المسئول الاول والاخير عن جميع الاموال التى تنفق للتنمية .

ويوصى التقرير بتقديرات واسعة فى وسائل الادارة بحيث تكون على أحدث طراز والعناية باختيار الخبراء الموظفين بحيث تختار العناصر ذات الكفاءة وتستمر مددا طويلة فى عملها .

ويوصى التقرير أنه فى حالة عدم امكان ادخال هذه التعديلات الجوهرية فى النظام فانه يحسن أن يعهد بجميع المعونات الفنية وغيرها المتعلقة بالتنمية الى جهاز آخر أكثر كفاءة وليكن البنك الدولى للانشاء والتعمير أو مؤسسة التمويل الدولية .

وتقديرى لتقريرى بيرسون وجاكسون بعد أن أبرزت بعض النقاط الهامة التى وردت بهما أنهما سوف يكون لهما بعض الأثر فى الاوضاع المتعلقة بالتنمية فى السبعينيات .

وكما سبق أن ذكرت فان النتائج التى توصلت اليهـا لجنـة بيرسون والتوصيات التى قدمتها لا تبعد كثيرا عن آمال الدول النامية فى السبعينيات وسوف تكون مستندا يعتمد به فى مناقشتها مع الدول المتقدمة سواء فى اجتماعات الامم المتحدة أو فى مجلس التجارة أو فى اجتماعات مؤتمر التجارة والتنمية القادم ولاشك أن كل دولة من الدول النامية قد قامت بدراسة هذا التقرير واستوعبت تفصيلاته للحصول على الفائدة القصوى منه فى الاجتماعات التى تعد لخطة التنمية الثانية .

أما من ناحية تدعيم جهاز الامم المتحدة والحاجة الى اعداده لتحمل أعباء التنمية فى السبعينيات فهذا أمر لا يختلف عليه اثنان وليس معنى هذا عدم الاعتراف بجدوى الجهود الكبيرة والخدمات الكثيرة التى قامت وتقوم بهـا أجهزة الامم المتحدة فى سبيل التنمية ولكن الواقع أن هذه الاجهزة أنشئت منذ ربع قرن فى ظروف لم يكن الطلب على خدماتها بالحجم الذى وصلت اليه الآن ولا بالحجم المتوقع له فى السبعينيات ، وبالتالى فان تدعيمها وتعزيزها وتنسيق أعمالها أمر قد آن أوانه وفى هذا الضوء فان التوصيات التى وردت فى تقرير جاكسون جديرة بالتأمل .

وقبل أن أختتم كلمتى لابد من أن اذكر أن النصيب الاكبر من النمو ومداه

مرهون أولا واخيرا بارادة الدول النامية ذاتها والسياسات التى تتبعهـا ومقدار ما يمكنها تخصيصه من مواردها للتنمية واستخدام هذه الموارد بأكبر كفاءة ممكنة كما انه من الواضح ان الدول النامية لم تستغل التعاون فيما بينها سواء فى التجارة أو تبادل المعونة او التكامل الاقتصادى الى الحدود القصوى التى تعود عليها بأكبر فائدة دون حاجة الى الالتجاء الى الدول المتقدمة وأن على الدول النامية ــ دون انتظار لنتائج المناقشات الطويلة المضنية مع الدول المتقدمة ــ ان تقوم بخطوات جريئة وواسعة فى مجال تبادل المزايا الجمركية والتكامل الاقليمى وغير الاقليمى ويمكن استغلال مجموعات الدول النامية السبعة والسبعين لتدارس هذه الامور أيضا ان تحذو المجموعات الاخرى حذوها . وليس مؤدى هذا عدم بذل الجهود القصوى للحصول على تعاون الدول المتقدمة فى اطار المنظمات الدولية والاتفاقات الثنائية التى حاولت أو أوضح بعض تفاصيلها فيما سبق ولكن حدة مشكلة النمو والحاحها تجعل من المنطقى استغلال كل المواقف وكل الطاقات وطرق جميع السبل المؤدية للهدف وخصوصا تلك التى فى متناول اليد .